السنة الثانية- علم اجتماع

مقياس: القضايا العالمية الراهنة

المحاضرة الأولى: الربط السوسيولوجي للقضايا الدولية

مدخل :

من المتعارف عليه علميا ومنهجيا أن موضوع العلاقات الدولية هو وليد النظم الدولية وحكر على العلوم السياسية، وهذا الإقرار فرضته جل المقاربات الفرنكفونية و الأنجلوسكسونية التي أقرت أحقية العلوم السياسية بهذا العلم. هذا الواقع المعرفي أثار الفضول في نفوس الباحثين والمنظرين في علم الاجتماع السياسي وحاولو جاهدين على تأكيد الصلة بين علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية، وأن كلاهما يصب في خانة واحدة ألا وهي التفاعل الذي يحدثه التواصل فيما بين الدول (صراع أو تحالف)، وما ينشأ عنـــــــه من ظواهر (هجرة، تغير اجتماعي، فقر، رفاهية، ....)، هذه الأخيرة تتفاعل صعودا ونزولا في إعادة بعث وتنظيم العلاقات من جديد.

ومنه تصبح سوسيولوجيا العلاقات الدولية تخصص مطالب بتقديم تفـــسيرات لائقة من جهة العلة من أجل دراسة التفاعلات الدولية ، وتعمل غلى إفهامنا للأدوار و الوظائف داخل النسق الدولي. فهذا العلم الجديد يقوم كذلك على وجه آخر بعمل نقدي، يقوم على تحليل وتفسير سوسيولوجي للمتغيرات التي تقوم بها الفواعل الدولية. في النهاية يقوم هذا الفعل السوسيولوجي وضع اسنادات عقلية للفعل التواصلي والتفاعلي بين الدول يمكننا من وضع التنبوءات ومعرفة المآلات و انعكاساتها على الأفراد والدول.

الرواد الأوائل:

لا يمكن الحديث عن محاولات الفهم السوسيولوجي للعلاقات الدولية دون المرور على ذلك الجدل الذي ساد في نهاية القران 19 وبداية القرن العشرين بين الوظيفيين (المدرسة الوظيفية)، ورواد مدرسة الصراع (الماركسيه).

يعتبر الوظيفيون وعلى رأسهم ايميل دوركايم أن المجتمع يسير نحو التكامل، وأن مجموع الأنساق الفرعية المكونة له إنما تتكيف لخدمة هذا الغرض العام ألا وهو التكيف والتكامل وحتى ما يظهر من اختلالات فرعية انما هو من مقتضيات التكيف، وعليه فمجموع العلاقات الفردية والنسقية وحتى بين الدول تتجه صوبا نحو التكامل الوظيفي. لقد انبهر و التز بالمفاهيم الدوركايمية حول التضامنات، باحثاً عن استخدامها في نظريته حول النظام الدولي، و مؤكداً أنه حينما تكون أجزاء النظام الدولي متماثلة (باعتبار أن الدول هي وحدات ذات سيادة متساوية شكلياً) و لا تعترف بسلطة عليا على سلطتها، فإنها تشكل حينئذ كلاً مندمجاً بفضل التضامن الميكانيكي كما هو الحال في التصور النظري الدوركايمي للمجتمع التقليدي السابق على الدولة[1]

بينما اتجهت مدرسة الصراع الى اعتبار الصراع أساس التطور، وأن حقيقة العالم أن هناك نظام عالمي يتميز بالانقسام على طبقتين، طبقة مالكة لرأس المال وهي المسيطرة والمنتجة للسياسة و القانون والفن والدين وو....، وطبقة عمال وغير مالكين وهم المسيطر عليهم والغير المالكين للإستقلال في قراراتهم، وأن ما يظهر من صراع إنما هو تعبير عن وعي متزايد من طرف الغير مالكين، ما يؤول في النهاية إلى ظهور نظام عالمي جديد و أن الصراع لا ينتهي إلا بتشكل هذا النظام الشيوعي.

مفهوم النظام العالمي الجديد:

تختلف الآراء على تحديد مفهوم النظام الدولي، فيعرفه البعض بانه مجموعة العناصر والوحدات المنتظمة بعضها مع البعض الاخر في علاقات تبادلية اعتمادية دون ان تلغي شخصية او هوية الوحدات، فيما يعرفه اخرون بانه: القواعد المنظمة للعلاقات بين اطراف محددة في وقت معين.. في حين ذهب اخرون الى القول انه: مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية، وتفرضها على القوى الاخرى في مرحلة تاريخية معينة.

[1] -مصطفى مرضي، مفهوم العلاقات الدولية مقاربات نظرية لسوسيولوجيا العلاقات الدولية، مجلة انسانيات، العدد 87-88-2010، ص 67-90.

وتختلف الآراء، في تحديد النظام الدولي، هل هو نظام دولي ام نظام عالمي؟.. فاذا كان النظام الدولي على وفق التعاريف المقدمة هو تفاعل دول العالم، في نظام شامل، فان النظام العالمي هو مجموعة التفاعلات بين مختلف الوحدات، وليس الدول فقط، وبالتالي فهو اكثر شمولاً من النظام الدولي.يرجع نشوء النظام العالمي الى عام 1648، ففي هذا العام عقدت معاهدة وستفاليا، التي وضعت اسس هذا النظام، وبقيام الثورة الفرنسية عام 1789، التي جاءت بافكار جديدة عن الحرية والمساواة، وضعت نهاية للمرحلة الاولى للنظام العالمي.وشكلت المدة من عام 1815 حتى قيام الحرب العالمية الاولى عام 1914 المرحلة الثانية للنظام العالمي، فبعد هزيمة نابليون بونابرت، شكل مؤتمر فيينا (عام 1815) الحلف المقدس بين الدول الاوروبية، وبموجبه اصبحت بريطانيا القوة الرئيسة التي امسكت بزمام القرن التاسع عشر، في حين كانت بقية اطراف الحلف تتراجع، وكان مفهوم العالم، في ذلك الوقت، يقتصر في نظر المؤتمرين، على العالم الاوروبي.

فيما شكلت المدة من بداية الحرب العالمية الاولى حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 بداية لتأسيس نظام عالمي جديد، بني على انقاض النظام القديم، وفرض على حساب الدول المهزومة في الحرب، فبموجب مؤتمر الصلح، المنعقد في باريس عام 1919 وضعت اسس النظام الذي مثل هيمنة الدول المنتصرة في تلك الحرب (بريطانيا - فرنسا)، وتميز بهيمنة الدول المنتصرة في تلك الحرب، التي قننت بمعاهدات اعطتها الصفة الدولية والالزام، ومن الواضح، ان هذه المرحلة تميزت ايضاً بوجود اكثر من قوتين رئيستين في قمة الهرم السياسي للنظام العالمي، لذا اطلق عليه النظام المتعدد الاطراف.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية (1945) حتى انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، اتسمت هذه المرحلة بخروج القوى الدولية التقليدية، وتربع كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي على قمة الهرم السياسي العالمي، واطلق على هذا النظام (نظام ثنائية القطبية) وتميز بالحرب الباردة بين القطبين، كما شهدت، هذه المرحلة العديد من التطورات، اهمها: تزايد عدد دول العالم الثالث، وبروز فاعلين من غير الدولتين

العظيمتين، واتساع دور الايديولوجية، وضعف التميز بين الحروب الاهلية والحروب الدولية، وبروز دور الرأي العام، والثورة التقنية.

ومنذ عام 1991 بدأت مرحلة القطبية الواحدة، اذ استأثرت الولايات المتحدة الاميركية بالعالم، وبها اعلن الرئيس الاسبق جورج بوش (الاب) ولادة النظام العالمي الجديد، في خطاب له امام الكونغرس، جاء فيه: (اننا نتطلع الى نظام عالمي يصبح اكثر تحرراً ازاء التهديد بالارهاب). ثم طرح الرؤية الاميركية للنظام العالمي الجديد امام الجمعية العامة للامم المتحدة، بقوله: (ان لدينا رؤية تقوم على المشاركة الجديدة للدول، وهي مشاركة تتجاوز الحرب الباردة، وتستند الى التشاور والتعاون الدولي الجماعي، وبخاصة من خلال المنظمات الدولية الاقليمية، مشاركة يوحدها المبدأ وسيادة القانون، ويدعمها الاقتسام المتساوي للتكاليف والالتزامات، وتهدف الى زيادة الديمقراطية والازدهار والسلام، وتخفيض الاسلحة).

المحاضرة الثانية: العولمة والهويات المحلية:

لم تعد قضية العولمة تطرح كفهوم خارجي نحاول فهمه بل أصبحت واقعا معاشا، حيث تنام على مشاهدة قناة اجنبية، وتنهض على رنين منبه صيني، وتتكلم في هاتف كوري، وتستقل سيارة فرنسية صنعت في البرازيل، ومنه فالحديث لم يعد عن كيفيات مقاومة العولمة بل في تأثيرات هذه العولمة على الفرد والمجتمع وحتى على الدولة القطرية.

في الواقع يعبر مصطلح العولمة عن تطورين هامين هما:

1-التحديث (Modernity) . 2-الاعتماد المتبادل (Inter-dependence).

ويرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة.

لقد ظهرت العولمة أولاً كمصطلح في مجال التجارة والمال والاقتصاد، ثمّ أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتصاد، فتشمل إلى جانب ذلك المبادلات، والاتصال، والسياسة، والفكر، والتربية والاجتماع، والأيدولوجيا. العولمة ذات مضامين سياسية بحتة، ولكن في الحقيقة تشمل مضامين سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتربوية، ولقد فرضت العولمة نفسها على

الحياة المعاصرة، على العديد من المستويات، سياسياً واقتصادياً، فكرياً وعلمياً، ثقافياً وإعلامياً، تربوياً وتعليمياً

والنظام العالمي الجديد: هو في حقيقة أمره وطبيعة أهدافه، نظامٌ صاغته قُوى الهيمنة والسيطرة لإحداث نمط سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وإعلامي واحد وفرضه على المجتمعات الإنسانية كافة، وإلزام الحكومات بالتقيّد به وتطبيقه.

ولقد كثرت التعاريف التي توضح معنى العولمة، نذكر هنا بعضاً منها، ثمَّ اذكر التعريف الذي أرى أنّه يعبر عن المعنى الحقيقي لظاهرة العولمة فيعرفها الدكتور محمد عابد الجابري العولمة بقوله: هي"العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلداً بعينه هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات على بلدان العالم أجمع وهي أيضاً أيديولوجياً تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته. أي محاولة الولايات المتحدة إعادة تشكيل العالم وفق مصالحها الاقتصادية والسياسية، ويتركز أساسا على عمليتي تحليل وتركيب للكيانات السياسية العالمية، وإعادة صياغتها سياسيا واقتصاديا وثقافيا وبشريا، وبالطريقة التي تستجيب للمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[1]

تأثيرات العولمة على الهويات المحلية:

لا يمكن بأي حال اغفال الجوانب المهمة في العولمة ومن ذلك تعميم الرقمنة ووسائل الاتصال والتواصل الحديثة، وكذلك تعيم القيم الايجابية مثل الحريات وحقوق الانسان، تهيئة ضروف التنمية وذلك بسهولة تبادل وتوفير الخبرات وغيرها، زلكن هذا لا يمنع من وجود تأثيرات قد يراها البعض سلبية أو قد تكون كذلك ويمكن الحديث عن بعض النقاط التالية:

تقول الباحثة راضية الشرعي إنَّ العولمة في شكلها الثقافي تهدف إلى إزالة الحدود الدينية والعادات والتقاليد، حتى تكون العقول المستقبلة للمادة الثقافية أكثر انفتاحا وتقبلا لما يأتي من الخارج، دون تفكير أو إعادة نظر بعد أن حطمت كل بوابات المراقبة والنقد، يقوم النظام العالمي الجديد في مشروعه المعولم لكل شيء على اختراق الثقافات الوطنية

---

[1] صالح حسين سليمان الرقب، العولمة الثقافية آثارها وأساليب موجهتها، نشر في كتاب المؤتمر الدولي العولمة وانعكساتها على العالم الاسلامي الثقافي والاقتصادي، عمان- الاردن، سنة 2008.

والثوابت الذاتية، ويعمل على طمس معالم الذات والأصل والشرع، بطرح بدائل هجينة منمقة ومزوقة، بحيث تجلب الأنظار ومن ثمة القلوب والعقول.

1- التطبيع مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري لأمريكا، ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري يأتي فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة، وبالتالي إفراغ الهوية الثقافية من كل محتوى. أو إيقاع الأفراد في الدول النامية بين ثقافتين متناقضتين، أي بين نظامه الاجتماعي وبين ما يأتيه من ثقافة عبر الفضائيات والشبكة الدولية للمعلومات من ثقافة مادية متطورة، وإزاء هذا يحصل التشوهات الذهنية والمعرفية والسلوكية عند الأفراد المتلقين للثقافة الوافدة الجديدة، وهذا يؤدي إلى جعل تفكير الفرد تفكيراً ثقافيا ماديا، وجعل سلوكه الاجتماعي يصدر عن تقليد، ودون وعي أو بصيرة

2- التقليل من قيمة الثقافات المختلفة، وفرض هيمنة ثقافة واحدة، ألا وهي ثقافة القوى المالكة لمراكز توجيه آليات العولمة، وهي الثقافة الأمريكية في الوقت الحاضر. يقول الدكتور علاء الدين زعتري: ومن الملاحظ أن العولمة تحمل في طياتها مشروعا لأمركة العالم، لأن القيم النفسية والسلوكية والعقائدية الأمريكية هي المهيمنة على هذه العولمة الثقافية.

3- إشاعة الذوق الغربي في الاستهلاك، وفي ممارسة السلوك الاجتماعي مع الآخرين.

4- نشر الثقافة الغربية اللادينية، وفرض الركض- وغالبا بلا وعي- خلف الموضات الاجتماعية الفجّة.

5- حرمان الشعوب المتخلفة من اللحاق بركب التقدم، نظراً لتفشي الأمية فيها والعولمة تقوم على تقنية عالية لا تملكها الكثير من الدول والمجتمعات في الدول النامية والمتخلفة.

المحاضرة الثالثة: الرأسمالية – الفقر والحروب- اية علاقة؟

يعتبر الكثير من المفكرين المناهضين للرأسمالية أن هذه الأخيرة هي سبب انتشار النزاعات حول العالم وتوسع افقار الشعوب لصالح دول معينة أو أفراد معينين ويتهمون

بالخصوص منظري النيولبرالية والتي تعرف على انها: فكر آيديولوجي مبني على الليبرالية الاقتصادية التي هي المكوّن الاقتصادي لليبرالية الكلاسيكية والذي يمثل تأييد الرأسمالية المطلقة وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد.

يشير تعبير **النيوليبرالية** إلى تبني سياسة اقتصادية تقلل من دور الدولة وتزيد من دور القطاع الخاص قدر المستطاع، وتسعى النيوليبرالية لتحويل السيطرة على الاقتصاد من الحكومة إلى القطاع الخاص بدعوى أن ذلك يزيد من كفاءة الحكومة ويحسن الحالة الاقتصادية للبلد.

يرمز هذا التعبير عادة إلى السياسات الرأسمالية المطلقة وتأييداقتصاد عدم تدخل الدولة وتقليص القطاع العام إلى أدنى حد والسماح بأقصى حرية في السوق، ويستخدمه بعض اليساريين كتعبير ازدرائي لما قد يعتبره بعضهم خطة لنشر الرأسمالية الأمريكية في العالم، من جهة أُخرى يعتبر بعض المحافظين هذا التعبير خاصا باليساريين يستخدمونه لتشويه فكرة الســوق الحر.

ان الافقار والحرمان والتجويع التي يمارسها الرأسمال من خلال السياسات النيوليبرالية ضد الطبقة العاملة في الدول الخاضعة للسيطرة الامبريالية هي سبب اساسي اخر لاجبار الملايين على مغادرة بلدانهم بحثا عن فرص عمل وظروف عيش افضل. ان فرض هذا الفقر والحرمان والتجويع ياتي من حاجة الرأسمال الى ابقاء الايدي العاملة في تلك البلدان رخيصة ومقموعة وهذا يتطلب فرض وادامة انظمة قمعية في هذه البلدان . وهنا يصبح القمع دافع اضافي لموجات من الهجرة من دول كثيرة وخاصة دول الشرق الاوسط.

كما ان موجات لاتحصى من الهجرة والتشرد بعضها كبيرة قد حدثت وتحدث تحت الرأسمالية بسبب الحروب الخارجية والاهلية والتمييز على اساس العرق والدين والاثنية وغيرها. واخرها هي الحروب في افغانستان والعراق وسوريا واليمن. وتعتبر البرجوازية في الدول الغربية طرف اساسي في اشعال وادامة كل هذه الحروب ولكن لاتريد التعامل مع عواقب سياساتها وصراعها مع القطب الرأسمالي الاخر اي روسيا والصين وحلفائهم في المنطقة والتي من بينها الهجرة الجماعية. ومايميز هذه الفترة هو ان اغلب النازحون لهم وضعية غير قانونية لفترات طويلة ان لم يكن بشكل دائمي مثل وضع الافغان في باكستان وايران او وضع العراقيين او السوريين في الدول

المجاورة.

الدول الرأسمالية التي استقبلت المهاجرين باعداد كبيرة في اوقات معينة لم تقم بذلك لدوافع انسانية رغم كل الصخب و الحملات الايدولوجية التي ترافقها. الهجرة كانت في احيان كثيرة ببساطة لمواجهة النقص في الايدي العاملة. ولكن اهم من هذا، ان خفض تكاليف الانتاج وتحقيق اقصى قدر من الارباح هو الهدف الاساسي للرأسماليين في كل وقت وجزء اساسي من عملية حفض تكاليف الانتاج هو خفض الاجور. عندما لم يكن نقل الانتاج الى الدول التي تتمتع بقوة عمل رخيصة مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها بالسهولة التي عليها الان كان الرأسماليون يقومون بتوريد عمالة رخيصة. كل الدول الصناعية قد شجعت الهجرة من الخارج بشكل فعال في مراحل تاريخية معينة ولكن نفس البلدان ايضا منعت الهجرة في مراحل اخرى. فالدول الرأسمالية تسعى الى تحقيق التوازن بين الحاجة الى العمال المهاجرين لسد حاجة الرأسمالية في فترات توسع الرأسمالية وبين تكاليف توطين واعادة انتاج هولاء العمال.

يلعب العمال المهاجرون دورا متميزا في الرأسمالية كجزء من الجيش الاحتياطي لقوة العمل وكوسيلة لزيادة معدل الاستغلال وخلق طبقة " مرنة".في البداية ان معظم المهاجرين يستخدمون لأشغال أسوأ الوظائف واقلها اجرة. وألبرجوازية في اغلب الاحيان سعيدة بوجود عدد هائل من العمال المهاجرين " غير الشرعيين" لانهم في وضع يأس وعلى استعداد للعمل باجور بخسة وفي ظروف عمل مأساوية دون اي شكوى بسبب وضعهم القانوني. بامكان ارباب العمل ألتحكم بالمهاجرين غير الشرعيين نتيجة تهديد الابعاد و اعتبار الهجرة جريمة[1].

لكن هل يقع اللوم على النظام الرأسمالي لوحده أم أن الأنظمة ذات التوجه المخالف هي كذلك مسؤولة بشكل أكبر، كون هذه الأنظمة لم تسطع أن تكون البديل المثالي للنظام الرأسمالي وبالخصوص بعد سقوط نظام الاتحاد السوفياتي (الاشتراكي)، حيث أن هذه الأنظمة لم تستطع توفير حياة كريمة من حريات فردية

[1] توما حميد، الهجرة في عصر الرأسمالية، موقع الحوار المتمدن، محور مواضيع وابحات سياسية، العدد 5350، 23-11-2016، 16-53 سا.

واجتماعيةى وتحسين مستويات الدخل وتحقيق التنمية، بل لقد ضلت تصنف على انها انظمة قمعية حتى وان حققت فائض اقتصادي (مثل الصين).

المحاضرة الرابعة: الرأسمالية و أزمة الكورونا

أسقط انتشار الفيروس فرضيات عديدة تصور أصحابها أنها مقدسات تحمل صفة اليقين، بينها نظرية المفكر الأميركي فرانسيس فوكوياما الرائجة، والتي أطلقها في كتابه "نهاية التاريخ" منذ حوالي ثلاثة عقود، والمتمثلة في كون الديمقراطية بمفهومها الغربي وقيمها المتعلقة بالحرية الفردية، أفضل ما وصل إليه تطور العلم السياسي، وسلطة الدولة تتراجع مع التطور الرأسمالي ويبقى حد ضئيل من التنظيم والتحكم.

وتسببت الجائحة الجديدة في توجيه الكثير من الانتقادات التي تثبت ضعف نظرية فوكوياما، على اعتبار أن الليبرالية بمفهومها الغربي تُقلل من قدرة الدول على مقاومة الأوبئة، وبدت الدول الأكثر شمولية والأشد تسلطا والأوسع تحكما أقدر على توفير الحد من انتشار الأوبئة وأصلح لشعوبها في الحفاظ على أرواحهم.

أطلق تفشي جائحة كورونا في القارة الأوروبية والعالم الغربي موجة هائلة من المراجعات الفكرية والفلسفية والنقد الذاتي، الذي قدمته مجموعة من فلاسفة ومفكري العالم الغربي وكتابه المشهورين .

وبخلاف نصائح الأطباء ومنظمة الصحة العالمية بخصوصم قواعد مكافحة وتجنب العدوى، ألقى مثقفو العالم الغربي باللائمة على مجموعة من العوامل الفكرية التي تسببت في تضاعف الخسائر جراء تفشي الجائحة.

حلل الفيلسوف الألماني الشهير يورغن هابرماس النتائج والآثار الأخلاقية والسياسية لأزمة الصحة العالمية الحالية، وحث الاتحاد الأوروبي على مساعدة الدول الأعضاء الأكثر تأثرا، وقال "علينا أن نكافح من أجل إلغاء النيوليبرالية.

علينا أن نعترف أن الغرب فقد في الآونة الأخيرة – وعلى الأخص بعد صعود الرئيس دونالد ترامب – الكثير من جاذبيته. ولعل جائحة كورونا دفنت وللأبد مقولات فرانسيس فوكوياما في كتابه عن نهاية التاريخ الذي ربما أصبح نهاية فوكوياما. فالنموذج الليبرالي الديمقراطي الذي بشر به فوكوياما بوصفه آخر ما يمكن أن يتوصل إليه البشر والذي انتصر مع نهاية الحرب الباردة يتلقى صفعة قوية هذه الأيام بعد أن تمكنت الصين من تقديم نموذج مختلف – ليس ديمقراطيا ولا ليبراليا – في التعامل مع الأزمات. فنجاح الصين في احتواء الفيروس أعطى قوة دفع للقوى غير الديمقراطية في العالم التي باتت ترى بأن الدولة ينبغي أن تكون قوية وحاسمة وربما غاشمة في بعض الأحيان[1]. ويذهب البعض إلى أن الأزمة التي يعيشها العالم بسبب وباء كورونا سيكون لها ما بعدها، وأن ثمة متغيرات كبرى سوف يشهدها العالم على كافة الأصعدة، وبخاصة الاقتصادي منها، حيث ينتظر أن يعاد رسم خريطة القوى الاقتصادية على مستوى العالم .

كما ينتظر أن يعاد النظر في النظم والسياسات الاقتصادية، فالثمن هذه المرة، تخطى المال والأسواق والسلع ونمط وعلاقات الإنتاج، وقفز إلى تهديد حياة الناس، مما يعني أن المال لم تعد له قيمة، وأنه فقد فلسفته في ظل الرأسمالية، في كونه غير قادر على حماية حياة الأفراد والمجتمعات، ولهذا من المتوقع أن تخرج الصين بعد الأزمة أكثر قوة ونفوذا من ذي قبل خاصة وأن خسائرها لا تقارن بخسائر الدول الغربية والرأسمالية. إلا أن ذلك لا يعني بشرة خير للعالم بعد القرن الأمريكي المليء بالحروب والمجاعات والكوارث البيئية. فلصين ملف أسود في انتهاكات حقوق الإنسان والأقليات، كما أن هيمنة حزب وحيد وقائد أوحد في نظام الحكم، على شاكلة رواية جورج أورويل "1984"، ليس معطى سياسيا يدعو للتفائل أو يمكنه أن يكون بديلا أو منافسا للديمقراطية وحقوق الانسان. كما أنه من المتوقع أن تشكل أزمة كورونا دعامة قوية لاستمرار الأنظمة الشمولية والايديولوجية كروسيا وايران.

[1] -احمد بوخريص، التداعيات الفكرية لأزمة كورونا هل انتهى التاريخ،موقع المعهد المصري للدراسات، 27-05-2020، 21 سا

"وكذلك بروز حركة العودة محو التراث وعودة اليمين المتطرف في مسار معاكس لتيار العولمة والذي يؤكد على تحول العالم إلى قرية صغيرة، وهي نزعة عززتها حائحة كوفيد 19، حيث وجدت الدول نفسها مسؤولة ومطلوبة للتدخل، ولكنها عاجزة وغير قادرةعلى الفعل، لذلك تصاعدت النزعة الوطنية، ولجأت الكثير من الدول إلى تفعيل قوانين الإنتاج الحربي، وحالة الطوارئ للإستجابة لتحديات هذه الجائحة، وتمت إعادة بعث قيم التضامن وروح الجماعة من جديد على حساب قيم المذهب الفردي اليبرالي الذي استغرق كثيرا في اعلاء الفرد وحقوقه على حساب الجماعة الوطنية ومصالحها"[1].

المحاضرة الخامسة: المنظمات الغير حكومية

تظهر المنظمات الغير الحكومية كمؤسسات بديلة عن المؤسسات الحكومية والتي في الغالب تكون خاضعة للاملاءات السياسية والايديولوجية للدولة، وهي بهذا وان كانت لا تملك من سلطة وقوة الاكراه إلا ان حيادها يجعلها قادرة على التعاطي مع الاحداث ومع الشعوب بكفاءة أعلى من غيرها الحكومية، فمؤسسة كمؤسسة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر يمنحهما حيادهما العمل والنفاذ في أشد المناطق خطورة وتوترا ، كما هو الحال لمنظمات حقوق الإنسان و التي تعمل على الدفاع عن حقوق الأفراد بمعزل عن تشابك مصالح الدول، وتدعى أحيانا باسم القطاع الثالث بعد القطاع الحكومي الأول والقطاع الخاص الربحي الثاني.

تحظى المنظمات غير الحكومية باهتمام متزايد من قبل الحكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية،حيث تتصدر الاهتمامات العامة والسياسية والاقتصادية،وهي تشكل الإطار المؤسسي والوعاء التنظيمي للقطاع الثالث أو العمل الخيري والتطوعي في الاقتصاديات المعاصرة.

ولقد شهد القطاع الخيري في البلدان الغربية نموا متسارعا في القرنين الماضيين،حيث أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزا مهما من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة

[1] - مصطفى بخوش، انعكاسات أزمة كورونا الحديثة في العلوم السياسية، مشاركة بحثية في مركز ابن خلدون للعلوم الانسانية والاجتماعية- جامعة قطر، ندوة بعنوان أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 84.

والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية،وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، فقد دعي هذا القطاع الثالث في السنوات الأخيرة لدعم وتطوير سياسات الرفاهية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا, وللتغلب على عمليات إقصاء الفقراء في فرنسا ولدعم التعددية في السويد وتقوية المجتمع المدني والإسهام في التنمية في الدول النامية ودول شرق أوروبا.

و من المتوقع أن يزداد دور القطاع الثالث في الاقتصاديات المتقدمة، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد،حيث تشكل المنظمات غير الحكومية،والتي تعمل على نطاق دولي، جزءا من هذا النظام الذي يجري تسويقه وتعميمه في بلدان العالم النامي،ذلك أن العمل الأهلي والتطوعي في البلدان النامية تسيطر عليه فكرا وممارسة وتمويلا شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية دولية النشاط.

1- وظائف المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي

أ- الوظيفة الخدماتية

تلتقي جميع المنظمات غير الحكومية في مساعدة العالم الثالث حيث تساهم كل منظمة حسب وسائلها ومجال إختصاصها, وغالبًا ما تبدأ الأعمال في الأزمات (إنفجار عنيف – إعصار – هزة أرضية) لكنها تتواصل على المدى الطويل. وتغيَّر شكل المساعدة التقليدي الذي كان محصورًا في إمدادات القطاع الزراعي وميدان التنشئة والتربية والصحة, واتسع ليشمل ميدان العمل الحرفي وتحويل السلع الصناعية الصغيرة إلى تجارية, وميدان البيئة وتنظيم المدن والعمل المصرفي, وتمويل بعض المشاريع.

ب- الوظيفة المعيارية

تشارك المنظمات غير الحكومية أحيانًا بمسار صياغة الإتفاقيات الدولية التي تساعد في ما بعد على تطبيقها, فهي تضطلع بدور أساسي في إعداد معايير مخصصة لأنها تحكم العلاقات بين الدول في ميادين السيادة الوطنية. لا يقتصر دور هذه المنظمات على إعداد المعايير بل تختص أيضًا بالسهر على تطبيق هذا القانون. كذلك شاركت هذه المنظمات في

المؤتمر الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار بوضع أحكام تتعلق بالمحافظة على البيئة البحرية وحمايتها.

ج- وظائف الإعلام

يقوم دور المنظمات غير الحكومية في هذا النموذج الوظيفي, على إثارة إهتمام الرأي العام بمشكلة التنمية حيث تأخذ على عاتقها مهمة تربوية تنفذها عبر تنظيم ندوات وتوزيع وثائق. وكذلك على كشف الأحداث السيئة في عملية التنمية, على سبيل المثال تقدم منظمة العفو الدولية في كل عام تقريرًا عن إنتهاكات حقوق الإنسان في بلد معيّن. وفضلًا عن ذلك فإن عملها يعزّز القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان ويوطده بالإضافة إلى مسألة الهجرة والأسباب الكامنة وراءها.

د- وظيفة المحافظة على قِيَم معيّنة

تريد هذه المنظمات أن تكون ضامنة للمبادئ الديمقراطية والتضامن وحماية مصالح الأقليات ولا مركزية السلطات والتعددية, وتعتبر هذه المنظمات بمثابة إنبثاقٍ لحريتين أساسيتين وضامنتين للديمقراطية, حرية الإجتماع وحرية التعبير. إن إيديولوجيا حقوق الإنسان توحي بعمق عمل هذه المنظمات, فالحقوق المدنية والسياسية تتجلّى عبر عدة نقاط تطبيقية في النشاط اليومي للمنظمات غير الحكومية, مثل إحترام الهوية وتحسين شروط الحياة وحرية الرأي والتعبير, وكذلك حق الناس في الحياة والصحة والتغذية والتركيز على مفهوم الحق في التنمية.

2- الاتهامات الموجهة لهذه المنظمات

يلاحظ تكاثر عدد المنظمات غير الحكومية (منظمات إغاثة، إنسانية، خيرية، طبية...) في مناطق الحرب والأزمات، أو بالتزامن مع برامج الإصلاح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي وشقيقه البنك العالمي، واختصت المنظمات غير الحكومية في تجزئة الشعوب (والأوطان) إلى "أطفال" و"نساء" و"أقليات" (دينية أو عرقية أو جنسية...) وتحول المناضلون السابقون في منظمات اليسار إلى محرري تقارير عن مجتمعاتهم،

وأصبحوا وكلاء لشركات فكرية أجنبية، تعَزَّزَ دورها بالتوازي مع الشركات متعددة الجنسية التي تنافس الإنتاج الوطني للغذاء والمُعِدَّات والتجهيزات، وفيما تحتقر المنظمات غير الحكومية الثقافة المَحَلِّية بإدخال مصطلحات جديدة (التمكين والحَوْكَمَة والشفافية...) تحتقر الشركات متعددة الجنسية الإنتاج الوطني شكلا ومضمونا، مدعومة من منظمة التجارة العالمية التي تفرض مقاييس أوروبية أو أمريكية، تتطلب استثمارات كبيرة بذريعة "حماية المُسْتَهْلِك" (بعد استبدال عبارة "مواطن" بعبارة "مستهلك") وهو ما يمكن اعتباره "تقسيم المهام" بين الإستعمار الإيديولوجي باسم حقوق الإنسان والإستعمار الإقتصادي باسم حرية السوق التي تمتلك "يدا خفية تعدل الأسعار والسوق دون حاجة لتدخل الحكومات" (بحسب مُنَظِّر الإقتصاد الرأسمالي "آدم سميث").

ضَخّت الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واليابان وكندا وغيرها الأموال في صناديق ومؤسسات "غير حكومية" (وهي في الواقع حكومية أو شبه حكومية تأتمر بأوامر حكومات دول المَنْشَأ)، أنشأت بدورها فروعا لها في البلدان الفقيرة، ولا تموّل جمعيات أو برامج أو مشاريع أعدّتها المنظمات المحلية ولكنها تنشر قائمة في المشاريع التي يُمْكِنُ تمويلها، وهذه المشاريع معدة سلفا في برلين أو أوسلو أو واشنطن أو بروكسل، وتهدف "تَحْدِيث" البيانات والمعلومات عن بلد ما، لأسباب سياسية أو اقتصادية، أي اختراق المُجْتَمَعات بواسطة مُثَقَّفِين مَحَلّيين لا يُدْرِكون أحيانا أنهم يقومون بعمل تَجَسُّسِي (ربما من حيث لا يدرون)، وتقوم المنظمات المحلية أو منظمات انشئت للغرض (جمعيات أو مراكز أبحاث أو أكاديميين أو كتاب) بتحديث هذه المعلومات في شكل تقارير لا يعرف مصيرها سوى من سدد ثمنا مُقابل إعدادها، يؤكد تشومسكي في هذا السياق أن هذه المصالح هي مصالح رجال الأعمال ،ومنه فإن طبقة رجال الأعمال والنخبة المتخصصة في بناء القرارات تحاول بجهد جهيد زرع ما يسمى بالعقل العام وإجهاض أي فكرة تنظيم شعبوي

يدافع عن حقوقه ،فالحق الذي يجب أن يتوفر لدى الفرد من منظور هذه الجهة هو الحق في استهلاك كمية من السلع وفقط"[1].

[1] - محمد أرحال، ياسين عتنا، ناعوم تشومسكي: السيطرة على الإعلام –الانجازات الهائلة االبروباغاندا، المركز العربي الديمقراطي، 21-11-2017.